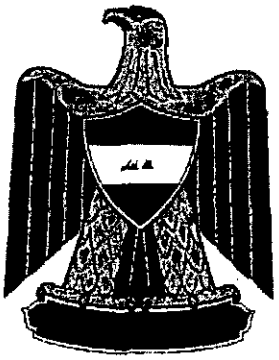

بيان

وفد جمهورية العراق

الى اجتماعات اللجنة السادسة

حول البند(١١٠) المعنون

اجراءات القضاء على الارهاب الدولي

يلقيه

د.سلوان سنجاري

وزير مفوض

ممثلية جمهورية العراق الدائمة لدى الامم المتحدة

نيويورك ٨ تشرين الاول ٢٠١٣

السيد الرئيس

يطيب لي في البداية ان اتقدم لكم والى بلدكم الصديق بالتهنئة لانتخابكم رئيساً لاعمال اللجنة السادسة للدورة الحالية، واعرب لكم عن خالص تقديري وثقتي العالية بقدراتكم على ادارة اعمال اللجنة بفاعلية.

ينضم وفد بلادي الى البيان الذي ادلى به ممثل الجمهورية الاسلامية الايرانية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس

ان وفد بلادي يؤكد ومن جديد، ادانته الشديدة للاعمال الارهابية بما فيها ارهاب الدولة، بجميع اشكالها ومظاهرها، باعتبارها اعمال لايمكن مطلقا تبريرها تحت اي ظرف او لاي سبب من الاسباب، ومهما كانت دوافعها او اهدافها. حيث باتت الاعمال الارهابية اليوم واحدة من اهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم وان التصدي لها لايشكل شأناً محلياً حصرياً لدول معينة بل هدفاً للمجتمع الدولي باسره. فمن نافلة الكلام القول بان الاعمال الارهابية تشكل افة خطيرة على حقوق الانسان في الدول ولاسيما الحق في الحرية والامن واستقرار مجتمعاتنا، وبالتالي تشكل عائقا امام تطورها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي اضافة الى ما تمثل هذه الاعمال من تهديد للسلم والامن الدوليين. لذا، فان موقف العراق من موضوع الارهاب كان ولايزال يكمن في اتخاذ ودعم لاجراءات الرامية الى استئصال هذه الافة الخطيرة، وبشكل خاص من خلال تعزيز التعاون بين الدول على الصعيدين الاقليمي والدولي والعمل تحت مظلة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية، من اجل مواجهة الاعمال الارهابية ومعاقبة مرتكبيها او تسليمهم الى الدولة التي ارتكب فيها العمل الارهابي، طبقا للمعاهدات الدولية ذات

العلاقة. وفي هذا الاطار فقد صادق العراق في السنوات الاخيرة و انظم الى اربع معاهدات مهمة ترمي الى مكافحة الارهاب، وهي الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب وتعديلها لعام ١٩٩٨ والاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لعام ١٩٩٩ ومعاهدة منظمة التعاون الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي لعام ١٩٩٩، والانضمام مؤخراً الى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧. وفي الحقيقة فان واقع العراق كان ولايزال يتعرض لعمليات ارهابية تستهدف مواطنيه والمؤسسات الدينية والمدنية فيه، بما فيها المؤسسات التعليمية، يدفع الى وجود قناعة مطلقة لدينا بخطورة آفة الارهاب، وبالتالي ضرورة مكافحتها وقمعها.

السيد الرئيس

ان الامم المتحدة تدرس ومنذ عقود عديدة، موضوع الارهاب وسبل مكافحته والقضاء عليه، وانها قد حققت الكثير في هذا الصدد، خاصة في اطار عقد معاهدات دولية لمكافحته. الا ان الملاحظ، ان الارهاب، رغم هذا العمل المنجز، لايزال يضرب بوحشية هنا وهناك، وان لتزايد واستمرار الهجمات الارهابية سواء من الناحية الكمية او النوعية يدفعنا الى التساؤل عن اسباب استمرار هذه الظاهرة المدانة ويقودنا الى التفكير بضرورة مراجعة كل من تم انجازه والعمل على اتخاذ خطوات نوعية تتلائم مع خطورة الاعمال الارهابية واثارها المتنوعة. ان وفدي يرى عدم الاكتفاء باتخاذ اجراءات لمكافحة الاعمال الارهابية وقمعها بل دراسة الاسباب التي تكمن وراء القيام بهذه الاعمال، ومنها الفقر والبطالة وانتهاك حقوق الانسان وازدراء اديان الاخرين والتحريض على المؤمنين بها والاحتلال الاجنبي والازدواجية في المعايير عند التعامل مع القضايا الدولية من دون ايجاد حلول عقلانية لهذه المشاكل، لذا، فان من المرجح استمرار ارتكاب الاعمال الارهابية مستقبلا وان يكون لها اثار خطيرة تنعكس على استقرار الدول داخلياً من جهة وتهدد السلم والامن الدوليين من جهة اخرى.

السيد الرئيس

واخيراً، فان وفد بلادي يود ان يؤكد على النقطة المهمة التالية: ان اجراءات مكافحة الارهاب وقمعه يجب ان تتم في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وان كل اجراء يتخذ خارج اطار هذه القوانين سيطرح بالضرورة تساؤلات وشكوك عن الايمان بالقيم التي يدعى الدفاع عنها لغرض القضاء على الارهاب.